النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

مقدمة

تُعَدّ قرية الولجة ، التي تقع على بُعد 8.5 كيلومتر جنوب غرب مدينة القدس و4 كيلومترات شمال غرب مدينة بيت لحم، واحدةً من العديد من القرى الفلسطينية التي تأثرت تأثرًا جذريًّا بالسياسات التي تنفّذها إسرائيل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد أسهمت هذه الممارسات ، التي اشتملت على بناء جدار الفصل في محيط الولجة، وشقّ طريقٍ التفافيٍّ استيطانيٍّ بمحاذاتها ونصْب الحواجز العسكرية على مداخلها وإقامة مستوطنتيّ "غيلو" و"هار غيلو" والمخططات التي وضعتها السلطات الإسرائيلية لبناء مستوطنة "جفعات يائيل" بالقرب منها، في تناقُص أعداد سكان القرية مرةً أخرى بعد تقلُّص حجمها وانخفاض عدد القاطنين فيها بعد عام 1948. ويحيط جدار الفصل بالقرية من كافّة جهاتها، وهو ما تسبّب في تحويلها إلى جيب معزول لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال حاجزٍ عسكريٍّ تقيمه قوات الاحتلال الإسرائيلية بالقرب من مستوطنة "هار غيلو" وتسيطر عليه بصورةٍ تامة.

الخلفية التاريخية

التسلسل الزمني	مساحة الأرض (بالدونم)
الحدود الإجمالية للقرية	**17,684**
مرفق الخارطة	
1948	**13,237**
غرب الجدار	**2,218**
شرق الجدار	**2,228**
1967	**4,446**

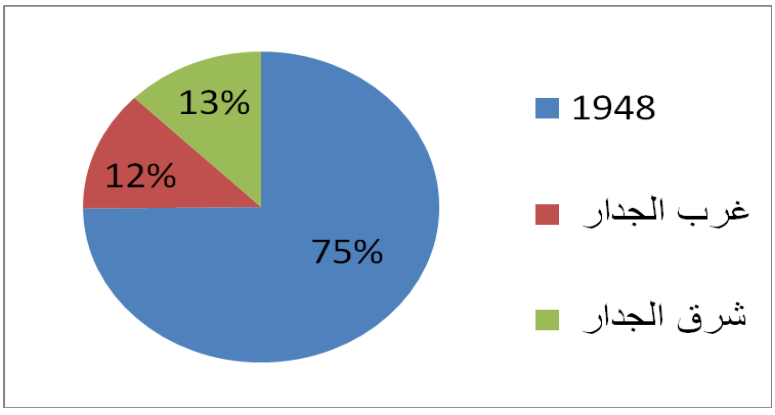

كانت مساحة الأراضي التابعة لقرية الولجة قبل اندلاع حرب عام 1948 تبلغ ما مجموعه 17,684 دونمًا. وكانت هذه الأراضي تتخطّى في مساحتها حدود خطّ الهدنة الذي أُعلن في عام 1949 (أو ما يُعرَف بالخط الأخضر). وكانت القرية تتربّع على تلةٍ مترامية الأطراف، كان خطّ سكة الحديد القدس– يافا يمرّ عبر أراضيها في كل

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

يومٍ وينقل المحاصيل الزراعية التي ينتجها سكان القرية من أجل بيعِها في مدينة القدس.[1]

في ليلة 21 تشرين الأول/أكتوبر 1948، هاجم لواء "عصيوني" الصهيوني قرية الولجة واحتلّها في سياق المهمة التي كانت تشكّل جزءًا من عملية "ها هار".[2] وفي أعقاب حرب عام 1948، فَقَدت القرية ما نسبته 75% من أراضيها، ولم يبقَ لها سوى 4,446 دونمًا من المساحة الأصلية للأراضي التابعة لها. وتحوّل الكثير من أبناء القرية إلى لاجئين، ولم يَعُد بمقدور أصحاب الممتلكات التي باتت تقع إلى الغرب من خطّ الهدنة الوصول إلى أراضيهم وعقاراتهم. وفي الواقع، منحت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) وضع اللاجئين لجميع سكان القرية.

وفي عام 1967، وبعد فترةٍ وجيزةٍ من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، شرعت الحكومة الإسرائيلية في إعادة ترسيم حدود البلدية الإسرائيلية لمدينة القدس. كما صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية من وتيرة مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين خلال الثمانينات من القرن الماضي، حيث أقدمت على ضمّ 2,490 دونمًا من أراضي قرية الولجة وأعلنت أنها تشكّل جزءًا من الأراضي التي تقع ضمن حدود البلدية الإسرائيلية لمدينة القدس.

وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1995، جرى تصنيف أراضي الضفة الغربية، بما فيها أراضي قرية الولجة، إلى ثلاث مناطق تخضع لأنواعٍ متباينةٍ من السيطرة عليها، وهي مناطق (أ) و(ب) و(ج). وبموجب الاتفاقية المذكورة، تُعرف المنطقة (أ) بأنها المنطقة التي تشمل الأراضي التي كان يُفترض بالقوات العسكرية الإسرائيلية الانسحاب منها ونقل المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام فيها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وكان من المقرَّر أن تتسلّم السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة الادارية الكاملة في المنطقة (ب) لمساحة تقارب 113 دنماً، بينما تتولّى إسرائيل المسؤولية الحصرية عن الأمن في هذه المنطقة. أما المناطق التي تقع ضمن المنطقة (ج) بمساحة تقارب 1,956 دنماً فتخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية المطْلقة.

وفي شهر شباط/فبراير 2006، حوّلت السلطات الإسرائيلية حاجز الولجه العسكري إلى نقطة عبورٍ حدوديةٍ، ووضعت يدها لهذا الغرض على 40 دونمًا من أراضي القرية، التي كانت إسرائيل قد استولت على معظمها في فتراتٍ سابقة.[3] وما يزال سكان

[1] الخالدي، وليد، "كل ما تبقّى: القرى الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل وشرّدت سكانها منها في عام 1948"، واشنطن، معهد الدراسات الفلسطينية، (1992)، ص. 322.

[2] المصدر السابق، ص. 323.

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

القرية يواجهون، حتى هذا اليوم، التهديد بهدم منازلهم، مع ما يقترن به من مصادرة أراضيهم لأغراضٍ عسكرية وتسليم إخطارات الهدم لأصحاب المنازل القائمة فيها.

منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

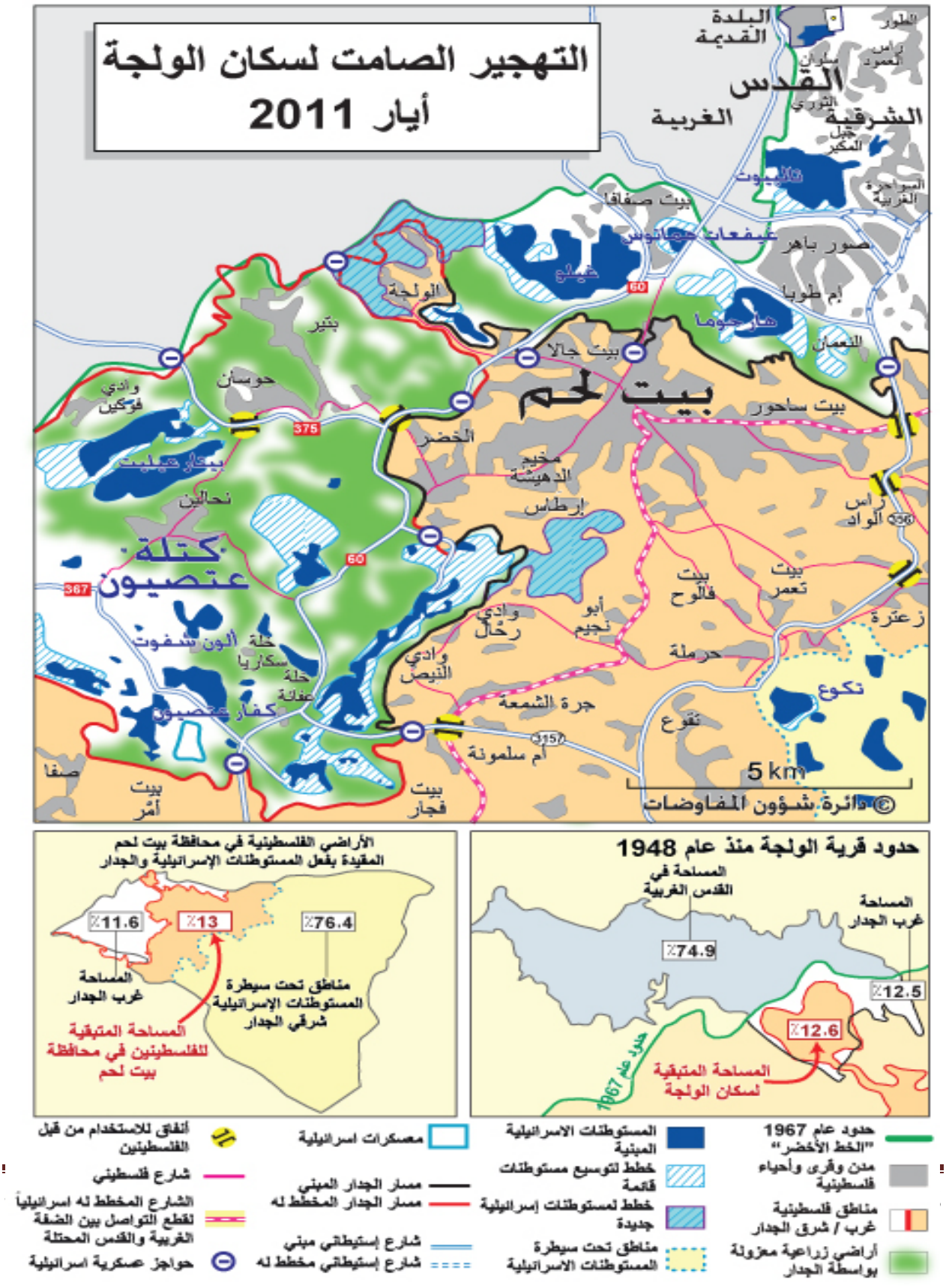

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

المستوطنات وجدار الفصل

قرّر مجلس الوزراء الإسرائيلي، في عام 2002، إقامة جدارٍ يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية. وكان الأمن هو الذريعة الرئيسية التي ساقها الإسرائيليون لتبرير بناء هذا الجدار. وقد أدانت محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة تشييد جدار الفصل واعتبروه عملاً غير قانونيٍّ ويخالف أحكام القانون الدولي، بما يشمله من اتفاقية جنيف الرابعة ومختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن تشييد جدارٍ في الأرض الفلسطينية المحتلة والمؤرخة في 9 تموز/يوليو 2004، والتي قضت فيها بأن الجدار والمستوطنات (المستعمرات) الإسرائيلية غير قانونية، فلم تزل إسرائيل ماضيةً في تشييد هذا الجدار ومصادرة المزيد من الأراضي التابعة للقرى الفلسطينية، كقرية الولجة، والتي تعتبر سلطات الإحتلال الإسرائيلية أنها تقع في مسار بنائه.

كما صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي في يوم 30 نيسان/أبريل 2006، على تعديل مسار جدار الفصل بالقرب من مدينة القدس، بحيث يضمّ المسار الجديد الأراضي التابعة لعددٍ ليس بالقليل من القرى الفلسطينية، بما فيها قرية الولجة.[4]

ويشير رئيس مجلس القروي للولجة ، إلى أن إسرائيل أصدرت خلال عام 2006 أوامر عسكرية تقضي بعزل ما يزيد عن 50% من مجمل من أراضي القرية خارج جدار الفصل. وقد كانت مساحةٌ شاسعةٌ من هذه الأراضي تُستخدم لأغراض الزراعة التي تشكل المصدر الرئيسيّ لدخل سكان القرية. ونتيجةً لذلك، فقدَ الكثير من أبناء القرية مصدر دخلهم الأساسيّ، مما دفع بهم إلى دائرة الفقر.

وفي مطلع شهر آذار/مارس 2010، استأنفت سلطات الإحتلال الإسرائيلية بناء جدار الفصل في محافظة بيت لحم، وذلك على الأراضي التابعة لمدينة بيت جالا. وسوف يتسبّب هذا المقطع من الجدار، عند استكماله، في عزْل ما يزيد عن 40% من مجمل أراضي هذه المدينة. وما يزال العمل جاريًا في هذه الأثناء على بناء مقطع الجدار بالقرب من طريق رقم 60 ونفق مستوطنة "غيلو" الذي يربط مستوطنات "عصيون" بمستوطنة "غيلو" جنوب القدس الشرقية. وفي 8 حزيران/يونيو 2010، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باقتلاع ما يربو على 80 شجرة زيتونٍ في قرية الولجه من أجل بناء مقطع الجدار الذي يربط بينه وبين المقطع الآخر في مدينة بيت جالا.

---

[4] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس، "تعداد جديد يساعد الفلسطينيين في لعبة الأرقام القائمة في القدس"، انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.passia.org/palestine_facts/pdf/pdf2007/Jerusalem-Diary/Diary%202007%20Agenda%207%20-%20Jerusalem.pdf

وقد جرى الاطلاع على هذه الدراسة والاقتباس منها في يوم 6 تموز/يوليو 2008.

[Passia. "New Census Helps Palestinians in Jerusalem Numbers Game."
<http://www.passia.org/palestine_facts/pdf/pdf2007/Jerusalem-Diary/Diary%202007%20Agenda%207%20-%20Jerusalem.pdf>].

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

وقد شكّل بناء المستوطنات غير القانونية بالقرب من قرية الولجة، بما فيها مستوطنة "غيلو" (التي أُقيمت في سنة 1971) ومستوطنة "هار غيلو" (التي أقيمت في سنة 1972) ومستوطنة "جفعات يائيل" التي تُعرف كذلك باسم "توف يائيل"، السبب الرئيسي الذي أدّى إلى تقليص مساحة القرية على مدى العقود الأربعة الماضية. وزيادةً على ذلك، أطلقت الحكومة الإسرائيلية مخطط إقامة مستوطنة "جفعات يائيل" في شهر حزيران/يونيو 2004 من أجل تشييد ما يقرب من 13,600 وحدةٍ سكنيةٍ لإيواء 60,000 مستوطنٍ يهوديّ. وتسهم هذه المستوطنة في ربط مدينة القدس بكتلة "عصيون" الاستيطانية واستكمال حلقة المستوطنات التي تعزل القدس الشرقية بكاملها عن بقية مناطق الضفة الغربية.[5]

وفي شهر تموز/يوليو 2010، طرحت سلطة الأراضي الإسرائيلية مخطّطيْن لإقامة مستوطنتيْن في المنطقة الواقعة إلى الشرق من مستوطنة "غيلو" وعلى امتداد طريق رقم 60 والمعروف بطريق النفق. ويحمل هذان المخططان رقم (13676) ورقم (13677). ومن المقرَّر بناء 300 وحدةٍ سكنيةٍ جديدةٍ في هذه المنطقة بعد إقرار المخططين المذكورين. كما طُرِح مخططٌ آخر تحت رقم (13261)، خلال الربع الأخير من عام 2010، لتشييد 1,380 وحدةٍ سكنيةٍ استيطانية أخرى.[6]

قصة المواطن عبد عبد ربه من سكان الولجة

يملك المواطن عبد عبد ربه، الذي يبلغ من العمر 51عامًا، ما يقرب من 20 دونمًا من الأرض في قرية الولجة. وقد كانت هذه الأرض ملكًا لعائلته على مدى أربعة أجيال أو أكثر (ما يعادل 200 سنة تقريبًا). وكانت عائلة عبد ربه تعيش، قبل سنة 1948، في قرية الولجة القديمة، ولكنهم أُجبِروا بعد تلك السنة على هجْر منطقة سكناهم والانتقال إلى قرية الولجة الجديدة، التي تقع في الجانب الشرقي من حدود عام 1967. وقد وُلِد المواطن عبد ربه في عام 1960، وذلك قبل سبع سنواتٍ من حرب 1967 التي اندلعت بين العرب واسرائيل والتي انتهت باحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما تسبّب في تهجير أسرته عن أرضها للمرة الثانية. وفي هذه المرة، أُجبِر عبد ربه وأسرته على الانتقال للسكن في أحد المخيمات.

إن الأرض، التي يرعاها المواطن عبد ربه ويسهر عليها، هي كلّ ما تبقى له ولأسرته التي يبلغ عدد أفرادها عشرة أفراد بعدما أُجبروا على النزوح من منزلهم والانتقال إلى مخيم الدهيشة في بيت لحم ومخيم شعفاط في القدس. وفي حين تمكث زوجة عبد

[5] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – القدس، "القدس: النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية والسياسات المرتبطة بها"، (الموقع الإلكتروني: http://www.passia.org/publications/bulletins/Jerusalem)، نشرة 2007، ص 11. وقد جرى الاطّلاع على هذه النشرة والاقتباس منها في يوم 6 تموز/يوليو 2008.

[6] انظر الموقع الإلكتروني لمؤسسة "عير عميم": http://www.ir-amim.org.il

النكبة متواصلة :التهجير الصامت لسكان قرية الولجة

وأبناؤه الثمانية في مخيم الدهيشة، يُمضي عبد معظم أوقاته على أرضه خوفًا من قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بتجريفها إذا ما غادرها، بحيث لا يبقى له بعد ذلك أي شيءٌ يعود إليه.

ومنذ شروع إسرائيل في بناء جدار الفصل، فصلت قوات الاحتلال أرض المواطن عبد ربه عن قرية الولجة. ويُعتبر عبد أحد المواطنين الذين يعانون من مصادرة الأراضي وبناء الجدار. لذلك، يقيم عبد في كهفٍ بالقرب من أرضه لكي يحمي أرضه من الخطر المحدق بالاستيلاء عليها. وهو يزور زوجته وأطفاله الثمانية في المخيم مرةً واحدةً في الأسبوع.

الخلاصة

تستعرض قرية الولجة أبرز مثالٍ على الواقع المرير الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني. فما تبقّى من الأرض في أيدي أصحابها الشرعيين من المواطنين الفلسطينيين بعد حرب عام 1948، باتت إسرائيل تستولي عليه شيئًا فشيئًا من خلال تدابير مختلفة، ليس أولها توسيع حدود بلدية القدس وليس آخرها بناء جدار الفصل وتوسيع المستوطنات المحيطة بالقرية. وسوف يتحوّل سكان قرية الولجة إلى سجناء يعيشون ضمن ما تبقّى من أراضي قريتهم ما لم تتوقّف إسرائيل مع وجة السرعة عن بناء جدار الفصل ومصادرة أراضي هؤلاء المواطنين على وجه السرعة.